قضايا سياسية

اسم المقال: العلاقات العراقية- التركية بعد 2003 في بعدها السياسي والأمني
اسم الكاتب: أ.م.د. نبيل محمد سليم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1490
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 05:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية– التركية

بعد 2003 في بُعدها السياسي والأمني

أ.م. د. نبيل محمد سليم *

المقدمة

منذ الإعلان عن قيام جمهورية تركيا سنة 1923 على يد مصطفى كمال اتاتورك Mustafa Kemal Ataturk، واستقلال دولة العراق سنة 1932، إتسمت العلاقات بين الدولتين بطابع غلب عليه الهدوء والاستقرار النسبي المشوب بالتحسب الذي فرضه واقع تطورات الاوضاع السياسية في كل منهما وتفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية ومتغيراتها.

فعلى الرغم من بقاء العراق تحت سيطرة الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون 1534–1920، وعلى الرغم من النزاع حول " ولاية الموصل" بعد الحرب العالمية الاولى 1914–1918، إلا إن كلا الأمرين طوياً مع خسارة الدولة العثمانية للحرب وتقاسم تركتها من البلدان التي حكمتها من قبل دول الحلفاء، ووضع العراق تحت سلطة الانتداب البريطاني عام 1920وحسم وضع الولاية من قبل عصبة الأمم League of Nations عام 1926، حتى إستقلاله وإنضمامه الى تلك العصبة عام 1932.

ومع تسليم الدولة العثمانية بالأمر الواقع في حينه ، إلا إن ذلك لم يلغ إهتمام وريثتها تركيا بالتطورات السياسية في العراق بشكل عام، وفي المناطق التي كانت تتشكل منها " ولاية الموصل" تحديداً، ومايتعلق منها بتطورات المسألة الكردية فيه على وجه الخصوص، وفقاً لإدراكها لمصالحها وأمنها القومي، والتي شكلت، ولاتزال، عاملاً مهماً في العلاقة بين الدولتين، الى جانب عوامل اخرى تتعلق بالمياه والطاقة وموازين القوى الاقليمية. وكلها عوامل زادت أهميتها في العلاقة بينهما بشكل اكثر وضوحاً منذ الحرب على العراق عام 1991 وما تمخضت عنه من قرارات وسياسات ضد العراق (فرض مناطق حظر الطيران ، الحصار وتفكيك وتحديد قدراته العسكرية والصناعية)، ثم التغييرات الكبيرة التي طالت منظومة الدولة والنظام السياسي والبنى الاقتصادية والاجتماعية فيه بعد غزوه واحتلاله عام 2003.

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية_ جامعة بغداد nmsaliem9@gmail.com

أهمية البحث: وتتأتى أهمية البحث من كونه بتناول بعداً رئيساً من العلاقة مع دولة جارة للعراق لها أهميتها ودورها وتأثيرها في التطورات التي شهدها العراق في العقود الثلاثة الماضية ، ولما تزل.

إشكالية البحث: فيما تكمن إشكالية البحث في إن البعد السياسي والأمني كان ومايزال البعد الاكثر وضوحاً في إنعكاسه على تفاعلات العلاقات مابين الدولتين خاصة في جانبه المتعلق بتطورات المسألة الكردية وهواجس تركيا المستمرة من تطوراتها في العراق.

فرضية البحث: عليه نفترض ان العلاقات ما بين العراق وتركيا وإن خلت من المواجهة العسكرية منذ قيام الدولتين في أعقاب الحرب العالمية الاولى وحتى الان، إلا انها لم تخل من التأزم والصراع في حدود ومجالات محددة، ومما عدته كل منهما تحدياً لمصالحها وأمنها وفقاً لإدراكها ، وعملت على التعامل مع الأخرى على أساسه ، وهو ما بات اكثر وضوحاً بعد ما شهده العراق من تغييرات جوهرية في مختلف المجالات بعد عام 2003 ولاسيما السياسية والأمنية منها.

الاطار المنهجي للبحث: وسنحاول تتبع وفهم العلاقات بين الدولتين من خلال المنهج الواقعي البنيوي الجديد New Structural Realism بما يتضمنه من أبعاد مختلفة ومتشابكة للعلاقات ما بين الدول، وما يعكسه من مصالح متعارضة وما تفرضه موازين القوى المتغيرة ، وخاصة من جانب تركيا في علاقاتها مع العراق في هذه الفترة بسبب ما مر بالعراق من ظروف حدت من هامش حركته كفاعل قوي ومؤثر. وسيتم توظيف المنهج التأريخي للوقوف على الوقائع التي تزامنت مع قيام العلاقات بينهما وربما لعبت دوراً في تحديد طبيعتها وابعادها وتوجهاتها. والمنهج الوصفي : لوصف هذه العلاقات وتحليلها ومعرفة المتغيرات التي صاحبت تطورها خاصة في الفترة موضوع البحث. وللإحاطة بالموضوع سنتناوله من خلال المباحث الآتية:

أولاً_ بدايات العلاقات العراقية– التركية وتطورها

مفهوم العلاقات الثنائية ينصرف الى مجمل علاقات التفاعل التي يمكن ان تقوم بين دولتين . ومع أن جوانب مهمة من هذه العلاقات تكون ذات طبيعة مختلفة ، اقتصادية وثقافية وغيرها، إلا إن البعد السياسي غالباً ما يكون حاضراً فيها بشكل ملحوظ ومؤثر . وعادة ما تكون هذه العلاقات ، شأنها شأن العلاقات الدولية وتلك التي تجسدها السياسة الدولية من علاقات تفاعل سياسي تنطوي على نمط من

التعاون وآخر من التنافس والصراع او كليهما معاً بنسب ودرجات مختلفة في اوقات وظروف مختلفة بين دولتين او اكثر ، والتي ينتج عنها مجموعة تأثيرات سياسية في سلوك الاطراف المتفاعلة والنظام السياسي الاقليمي والدولي.[1]

والواقع ، أن النمط الثاني هو الغالب في العلاقات ما بين الدول وإن إختلفت طبيعته وحجمه وحدته وظروفه ، بسبب إختلاف المصالح والأهداف وتوازنات القوى، كما يمكن لعلاقة التعاون بين دولتين أن تحمل في ثناياها محاولة إحداهما ، او كل منهما ، التأثير في سياسات الأخرى بهدف توجيهها الوجهة التي تخدم مصالحها، أو تقييد سياستها عندما تتوافر على النفوذ للتأثير فيها، كما يمكن ايضاً أن يؤدي تلاقي مصالح الدولتين، أو عدم إختلافها على الأقل ، في مرحلة تأريخية معينة او ظرف معين، الى تعاونهما في مجالات متعددة ومتنوعة إذا ما أدركت كلتاهما نوعية وحجم الفوائد التي يمكن أن يفضي اليها مثل هذا التعاون في وقته وفي المستقبل. [2]

وبالعودة الى العلاقات العراقية– التركية نجد أنه على الرغم من علاقات التعاون بين الجانبين التي يمكن ملاحظتها عبر التأريخ الذي مر عليها على المستويات السياسية والتجارية والاجتماعية الحضارية وفي مجالات المياه والنفط ، إلا إنها لم تخل في الواقع من الخلاف والتنافس ، إن لم يكن الصراع في حدود معينة كما حصل على خلفية فرض " مناطق حظر الطيران"[*] في العراق بعد " حرب الخليج" عام 1991 ودور تركيا في تسهيلها وإستمرارها ، وبعد غزو العراق في 2003. هذا الى جانب الصراع المزمن على المياه والمرشح للتصاعد مستقبلاً في ظل التغييرات المناخية وزيادة الحاجة للمياه للاستهلاك البشري وللري بالإضافة الى الاستخدام السياسي لهذا المورد الحيوي لاستمرار الحياة.

وعلى أيه حال ، يمكن القول أن بداية العلاقات بين الجانبين كانت بسبب النزاع حول ما اصطلح على تسميته " مشكلة الموصل"[*] . وما يهمنا هنا ليس الخوض في سبب المشكلة وطروحات كل جانب

---

1) انظر ، مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، مطبعة دار الحكمة، بغداد1991، ص51.

2)المصدر نفسه،ص51.

*) مناطق حظر الطيران تلك فرضتها قوات التحالف بعد الحرب على العراق في شباط 1991 في شمال العراق وجنوبه ، بموجب قرار مجلس الامن 688 في 1991/4/5 على الرغم من عدم نص القرار صراحة عليها. وشكلت قاعدة أنجيرليك لياك التركية الدعامة الرئيسة لسياسة إحتواء العراق الامريكية. معهد السلام الامريكي ، تقرير خاص رقم 141، يوليو / تموز 2005.

https://www.usip.org/sites/defult/files/resourses/sr141-arabic.pdf.

*) للتفصيل حول مشكلة الموصل، انظر ،الكتور فاضل حسين ، مشكلة الموصل– دراسة في الدبلوماسية العراقية– الانكليزية – التركية وفي الرأي العام ، رسالة دكتوراه ، الطبعة الثانية ، مطبعة اسعد ، بغداد 1967.

والحجج والذرائع التي ساقها لدعم موقفه ، وإنما فيما أفضى إليه النزاع بينهما للفترة ما بين " إتفاق مدروس Mudros Agreement " لوقف إطلاق النار بين بريطانيا وتركيا عام 1918، بعد دخول القوات البريطانية للعراق وإحتلالها لولاية الموصل بعد يومين من توقيع الاتفاق ، والتوقيع على " المعاهدة العراقية– البريطانية– التركية لسنة 1926"، التي نصت مادتها الاولى " على ان خط الحدود بين تركيا والعراق قد عين بصورة نهائية بالخط الذي وافق عليه مجلس عصبة الأمم في جلسته المؤرخة في 29 تشرين الاول 1924(خط بروكسل)..."[1]

وعلى الرغم من المعارضة التي قوبلت بها المعاهدة في أوساط الاتراك على اختلافهم ، إلا إن تصريح أحمد توفيق رشدي باشا Ahmet tevfik Okday pasha وزير الخارجية التركية في حينه عند تقديمه لها في المجلس الوطني التركي الكبير، أوضح الموقف الرسمي لتركيا بالقول" إن السياسة التركية التي تؤلف القوة الرئيسة في الشرق الأدنى تسعى لأن تكون عنصراً للنظام والتقدم بين الشعوب المتمدنة . وقد وافقت تركيا على التضحيات لكي تضمن السلام في الشرق الأدنى وإستقلال وسعادة العراق وإقامة العلاقات الطبيعية مع انكلترا"[2] وتكمن أهمية ذلك التصريح بتقديرنا في إطار القبول بحل " مشكلة الموصل" بإعتراف تركيا بالأمر الواقع والانتقال بعلاقتها مع جارتها الجديدة، التي كانت حتى وقت قريب تحت سيطرتها، الى طور جديد مختلف بعد تحديد وحل القضايا الخلافية في النزاع على الولاية والتي تتعلق بإقليمها الجغرافي والأصول العرقية لسكانها وتوزيعهم السكاني إضافة الى موضوع النفط فيها،[*] لرسم حدود العلاقة الجديدة بينهما.

ويمكن القول، أن كلا الجانبين التركي والعراقي تصرف على وفق سياسة واقعية لحل ذلك النزاع. فتركيا تصرفت بواقعية في ضوء إدراكها لواقعها الجديد والمتغيرات التي فرضها الوضع الدولي في ذلك الوقت. وهو ما سهل عليها تجاوز طبيعة علاقتها السابقة مع العراق ، والتوجه نحو علاقة جديدة معه في إطار من التعاون بغض النظر عن طبيعته وحجمه ، وهو ما يمكن رده الى الظروف الداخلية لكل منهما والخارجية المحيطة بهما. فيما تمكن العراق بسياسته الواقعية آنذاك من الحفاظ على جزء مهم من إقليمه

1) المصدر نفسه، ص184–185.

2) المصدر نفسه، ص282.

*) حول تفاصيل تلك القضايا الخلافية ، انظر المصدر نفسه ، ص72–101، ص311–313.

الجغرافي مقابل إمتيازات نفطية محددة لكل من تركيا وبريطانيا،(*) وعلاقات تسمح له بالتفرغ لإعلان دولته المستقلة دون إشكالات سياسية مع بريطانيا ، ونزاع حدودي يمكن أن يؤدي الى مشاكل سياسية مع جارته الشمالية.

وقد شهدت تلك الفترة تطور العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الجانبين خاصة بعد إستقلال العراق ودخول الدولتان في " ميثاق سعد آباد Saad a bad Pact" في 1937. (*)

2- العلاقات بين الدولتين في خضم الحرب الباردة:

مع بدء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي شهدت العلاقات بين العراق وتركيا طوراً جديداً ، ساعدت عليه، إن لم يكن فرضته، متغيرات البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتجد الدولتان نفسيهما في إطار جديد من العلاقات في أحلاف اقيمت بتشجيع ورعاية غربية. امريكية بريطانية، ذات طبيعة سياسية – أمنية لإحتواء الاتحاد السوفيتي. (1)

ويبدو أن سياسة الأحلاف تلك جاءت متوافقة مع " واحدة من أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الاولى من الحرب الباردة فيما يتعلق بسياستها الشرق أوسطية، وهي العمل مع الولايات

*) في حديث لرئيس الوزارة العراقية آنذاك ياسين الهاشمي لجريدة الاستقلال قال: " إن حكومته منحت شركة النفط التركية هذا الامتياز لأنه كان من الضروري أن يعلن العراق حقوقه الشرعية في الولاية التي يطالب بها الاتراك باسرع وقت ويسجل على الدول التي تمثل في هذه الشركة بأن العراق صاحب الحق الشرعي وقد خشيت الحكومة ضياع أثمن فرصة في حياة العراق السياسية، وقال ان الاتراك أعلنوا إمتياز جستر في مثل تلك الظروف وعند التفاوض على البقعة نفسها، فكان من الأفضل للعراق ان يضمن التأييد الأدبي لشركة النفط التركية القوية، وقد يسبب رفض إعطاء الامتياز تشجيع شركات النفط صاحبة النفوذ على تاييد مطالبة تركيا بولاية الموصل على حساب العراق". المصدر نفسه، ص314.

*) حلف سعد آباد، شهدت تلك الفترة عدداً من الاتفاقيات لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين ابرزها إتفاقهما الى جانب بريطانيا، في معاهدة 1930 على تطوير علاقتهما على اساس حسن الجوار، والتنسيق والتعاون لضبط أمن الحدود بينهما، وعلى الاستثمار في مجال التجارة والنفط. وفي عام 1932 عقدت الدولتان إتفاقية إقتصادية منحت كل منهما معاملة الدولة الاولى بالرعاية ، مما أدى الى تطور علاقاتهما الإقتصادية، على ان ابرز تطور لعلاقتهما كان دخول البلدين في" حلف سعد آبا" الذي ضم ايران ولاحقاً افغانستان: للتفصيل

انظر : جاسم محمد دايش ، قراءة في تاريخ العلاقات العراقية- التركية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي .2018/7/4

https://ww.ssrcaw.org/ar/print.art.asppaid-bow264.ac-1.

1) Vide, Bruce R. Kuniholm, The origins of the cold war in the Near East- Great Powers conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece, Princton university press, princton, New Jersey,1980.P.360,425.

المتحدة وحلف الأطلسي للحد من التأثير السوفيتي عليها، وهو مايدفع الى القول، أن توجه تركيا نحو دول الشرق الأوسط بشكل عام كان توجهاً نفعياً يتوافق مع هدفها في أن تكون عضواً كامل العضوية في" حلف الاطلسي".[1]

" ومن هذا المنطلق جاء إهتمامها في الخمسينيات من القرن الماضي بالمنطقة والخروج على مبادئ سياستها الخارجية السابقة بعدم التدخل في الشؤون الاقليمية والتخلي عن سياسة العلاقات المحدودة مع الدول الاسلامية المجاورة لها. فلأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية في 1923. غادرت تركيا سياستها الخارجية ذات البعد الواحد باتجاه الغرب ، وشددت على اهمية تركيا في الشرق، التي كانت متوافقة مع توجهات الحزب الديمقراطي وتوجهاته في مجال السياسة الخارجية، والتي عبر عنها رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مندريس Adnan menderes 1950-1960 بالقول : إن مسؤولية تركيا هي ايجاد جو عميق من الصداقة والتضامن في إقليمها، وكان " حلف بغداد Baghdad Pact في 1955 مثالاً واضحاً على سياستها تلك"، [2] وأحد ابرز مخرجاتها.

ومع أن التفكير المنطقي في المتغيرات السياسية الدولية يفترض أنه كان من مصلحة الحلفاء في ما وراء الاطلسي وضع حليفتهم في الناتو كوكيل لهم في الشرق الاوسط، لكن يبدو أن تركيا هي من كانت وراء الدفع باتجاه إتفاقات ثنائية مع المملكة العراقية في ذلك الوقت .إذ " كان إنجاز المرحلة الاولى لسياسة الحزام الشمالي ، الى حد ما، نتيجة لسياسة رئيس الوزراء التركي مندريس الذي اقنع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد للتوقيع على بيان رسمي يعلن فيه عن تعاون سياسي وعسكري إضافي بين تركيا والعراق، ومن ثم وبتعاون وثيق مع بريطانيا ، تم التفاوض مع العراق لينتج عنه حلف بغداد. [3]

3- تطور العلاقات في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة وما تلاها:

وبخروج العراق من حلف بغداد بعد تغيير نظام الحكم فيه عام 1958 طويت صفحة من العلاقات بين الدولتين لتبدأ صفحة اخرى إتسمت بالتوتر بسبب عدم إرتياح الحكومة التركية للتغيير الذي حصل ،

1) Thomas yolk, Turkey's Historical Involvement in Middle Eastern Alliances: Saadabad pact, Baghdad pact, and Phantom pact, cairn.info2013.
https://www.cairn.info//revue-1-earope-en-formation2013.p:6.

2) Ibid,P.9.

3) Ibid.P.9

لدرجة إبداء نيتها بالتدخل العسكري لقمعه وإجهاضه لولا معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا[1] ومع ان حكومة تركيا عادت وإعترفت بالحكومة الجديدة في 31 من تموز من نفس العام، إلا أنه لا يبدو أنها كانت مرتاحة له لذلك لم تلبث طويلاً لإعلان إعترافها بانقلاب الثامن من شباط 1963، ثم ما لبثت أن ساءت علاقتها مع العراق بسبب " ميثاق 17 نيسان 1963" الذي عقد بين العراق وسوريا ومصر، الذي إعتبرته يشكل تهديداً لمصالحها. [2]

وشهدت السنوات من 1965- 1968 ، نوعاً من الهدوء والاستقرار ما بين الدولتين ، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز لتركيا في تموز 1966 التي أعلن فيها عن مساندة العراق لتركيا في قضية قبرص مقابل وقوفها الى جانب القضية الفلسطينية، والتي أعرب رئيس الوزراء التركي سليمان ديمريل 1965-1971 Suleyman Demirel في البيان المشترك الخاص بالزيارة عن تعاطف حكومته مع محنة اللاجئين الفلسطينين. [3]

ومع تغير النظام السياسي في العراق في تموز 1968 تعززت العلاقات بين الدولتين ووقعت الدولتان عام 1972 بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي والفني ، وتم في إطاره معالجة موضوع حصص العراق المائية في إطار ملء "خزان كيبان" التركي ، ومد خط أنابيب النفط من كركوك الى السواحل التركية على البحر المتوسط، ليستمر التعاون بينهما في مختلف المجالات، رغم بعض المشاكل الاقتصادية بينهما حول رسوم مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية وتوقفه للمدة مابين 1977- 1980، والتي تضمنت ايضاً عقد إتفاقية النقل البري عام 1980. [4]

عقد الثمانينيات من القرن الماضي شهد إضافة الى توسع وتنوع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بسبب الحرب العراقية- الايرانية وحاجة العراق الى تنويع طرق إستيراده للسلع التي يحتاجها وطريق آمن

1) انظر/ سيار الجميل، ثورة 14 تموز / يوليو 1958: العوامل والتداعيات ، الحلقة الثالثة: العراق 1958 في الوثائق البريطانية،13/7/2013.

https://sayaraljami/.com/2014/07/13/2141.html.

2) انظر ، جاسم محمد دايش مصدر سابق.

3) المصدر نفسه.

4) المصدر نفسه.

للتصدير الى توقيع الدولتان على" إتفاقية للتعاون وآمن الحدود" عام 1983 تتيح لكل منهما التوغل العسكري في أراضي الدولة الاخرى لمسافة (5-15كم) لملاحقة الاكراد المناوئين لكلا الدولتين. [1]

كما وقعت الدولتان على " بروتوكول أمني" لنفس الغرض، وربما لتجديد الاتفاق السابق، في تشرين الاول1984، وهما ما مهدا الطريق أمام القوات التركية لدخول قواتها الى الاراضي العراقية لملاحقة عناصر " حزب العمال الكردستاني التركي PKK" [2]، منذ ذلك الوقت ولتستمر في عملياتها العسكرية على فترات زمنية مختلفة ، فيما لم يستفد العراق من كلا الاتفاقين بنفس الشكل والدرجة بسبب إنشغاله بالحرب ، ربما ، وبتطورات الأحداث التي تلتها في التسعينيات اثر دخوله الى الكويت في 2 آب 1990، والحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضده في 17 كانون الثاني 1991، ومن ثم فرض مناطق حظر الطيران في مناطق شمال وجنوب العراق "No Fly Zones"[(*)]، تلك الاحداث التي إستمرت بشكل او بآخر وبدرجة أو بأخرى من التعقيد على العراق بشكل خاص حتى غزوه ثانية في 2003 وإحتلاله من قبل الولايات المتحدة ، كان من الطبيعي أن تلقي بضلالها على علاقة تركيا معه طوال تلك المدة.

ويبدو لنا ، ان تركيا أدركت في وقته طبيعة التغيير في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمكانة التي اصبحت عليها الولايات المتحدة وتفردها بالسياسة الدولية والقرار الدولي، وعملت على توظيف تلك المتغيرات على الوجهة التي تخدم مصالحها وفق إدراكها لها. فقد قام الرئيس توركوت اوزال Halil Turgut Ozal 1990-1991 بتأييد التحالف الذي قادته الولايات المتحدة لحرب العراق في 1990-1991. الذي رأى فيه فرصة تمكن تركيا من لعب دور اكبر في المنطقة.[3]

ومن ذلك المنطلق يمكن فهم تصرف تركيا في التعاطف مع الاكراد العراقيين والتعاون معهم خارج إطار العلاقة مع الحكومة العراقية، وتسهيل مهمة فرض مناطق حظر الطيران عن طريق إستخدام قاعدة

1) Vide, fatin muslu, the strategy of the Turkish Military bases in Iraq. Setav, november1. 2019. https://www.setav.org/en.

2) Ibid.

*) مناطق حظر الطيران تلك عدت توسعاً في تفسير قرار مجلس الأمن رقم 688 في 1942/4/5، إذ لم ينص قراره على حظر الطيران ، وإنما على شجبه لما اسماه"عمليات الاضطهاد" التي تمارسها الحكومة العراقية ضد المدنيين في تلك المناطق . وقد تشكلت بقرار من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وإنسحبت الأخيرة منها عام 1996 لأنها أخذت منحى لتحقيق أهداف اخرى غير الاهداف الانسانية ، انظر، رويترز- أرشيف، مناطق حظر الطيران ، المعرفة : https://www.marefa.org .

3) انظر ، واثق محمد السعدون، البعد الأمني في العلاقات العراقية التركية ، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل 2012،ص8.

إنجيرلك. إرضاءاً للولايات المتحدة ، وعلى أمل إحتواء المتغيرات التي تمخضت عن الحرب على العراق وخاصة تلك المتعلقة بالأكراد وتعاطف الغرب الملحوظ معهم ووضع مدينة كركوك النفطية.(*)

وفي حمى البحث عن دور في المنطقة ، تخلت تركيا مرة أخرى عن ثوابت سياستها الخارجية التي وضعتها عند تأسيس جمهوريتها ، لتعتمد سياسة التدخل في شؤون العراق الداخلية التي جسدتها سلسلة من التدخلات العسكرية في شمال العراق لتعقب عناصر حزب العمال دون تنسيق مع الحكومة العراقية، وإثارة العديد من المشاكل والتحديات للعراق وممارسة الضغوط عليه من خلال إستخدام ملف المياه وإدعاء حماية حقوق التركمان، بالإضافة الى دعم ما وصف بـ" المنطقة الآمنة" والابقاء على ما سمي بـ " قوات المطرقة" وإقامة علاقات مع الزعماء والسياسين الاكراد، مستغلة غياب السلطة المركزية العراقية وإختلال التوازن مع العراق لصالحها بسبب الحرب وقرارات مجلس الأمن. (1)

وعلى الرغم من تذبذب التبادل التجاري بين الدولتين وزيادته نسبياً بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة" النفط مقابل الغذاء" عام 1996(2)، إلا ان قيمة التبادل التجاري بينهما إنخفض للأعوام مابين 1999-2003 بسبب الحصار والعقوبات التي فرضت على العراق ورفض تركيا تدفق النفط العراقي عبر أراضيها بسبب الضغوط الامريكية. (3)

---

*) للتفصيل حول سياسة تركيا تجاه العراق في تلك الفترة ، انظر :

Amikam Nachmani, Turkey: facing anew millennium, Manchester university press,2003.

https://www.library.oapen.org.51/34484/341407.pdc.jsessionid=163c36894Ac35ADO1044450EOg.

- يذكر أن صحيفة"حريت" التركية نشرت بتاريخ 4-2-1991 على صفحتها الاولى ما وصفته بـ" خريطة اوزل" لكونفدرالية العراق لما بعد الحرب. وذكرت انه يبحث مشروعه مع الولايات المتحدة الذي يقوم على اساس كونفدرالية عراقية من ثلاث ماطق متساوية الحقوق: منطقة كردية تضم محافظتي أربيل والسليمانية. وثانية تركية وتضم محافظتي كركوك والموصل، فيما تضم الثالثة العربية بقية محافظات العراق . انظر ، د. زكي ظاهر الامارة، الاكرد بسرقون مشروع اوزال... السياسة مصالح ، كتابات 24- 12 -2003.

http://www.bizturmeniz.com/ar/index.phb?bage=artical8id=2402.

1) شـــاكري محمد Mohamed Sakhri ، الثوابـــت والمتغيـــرات فـــي الاســـترتيجية التركيـــة تجـــاه العـــراق ، الموســـــــــوعة الجزائريـــــــــة للدراســـــــــات السياســـــــــية والاســـــــــتراتيجية ، 25- 5- 2020.

https://www.politics.dz.com.3%07%04%08

2) للتفصيل ، انظر جلال عبد الله معوض، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1946،ص327-329.

3) جاسم محمد دايش ،المصدر السابق.

ثانياً_ طبيعة العلاقات بين البلدين إبان غزو العراق

إبان الحرب على العراق في 2003 بدا وكأن هناك تغيراً في موقف تركيا الذي وقفته في 1991. فقد أبدت الحكومة التي يرأسها " حزب العدالة والتنمية" رفضها لفتح قواعدها العسكرية للقوات الامريكية أو السماح للولايات المتحدة باستخدامها في حربها ضد العراق[1]. وصوت "المجلس الوطني التركي" على رفض نشر 62000 الف جندي اميركي على الاراضي التركية في الاول من آذار 2003، لفتح جبهة شمالية" لحرب العراق[2].

والواقع ان مبعث ذلك الموقف التركي هو الاختلاف مع الولايات المتحدة على وضع العراق لما بعد الحرب، فلكل منهما هدف نهائي يختلف عن هدف الثانية. فالهدف بالنسبة للولايات المتحدة الذي عبر عنه بول وولفويتز (•) Paul Dundes Wolfowitz نائب وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفليد Donald Rumsfeld في تلك الفترة، هو "إن العراق يجسد فرصة استراتيجية للولايات المتحدة، وإعتقاده أنه من الممكن قلب نظام الحكم في العراق، ومن خلال العراق النظام في منطقة الشرق الاوسط قاطبة وإستبداله بأخر بكلفة زهيدة".[3] وبالمجمل، كانت الحرب على العراق تعكس نهج سياسة خارجية تضم أهدافاً طموحة تسعى الى التأثير على طبيعة الدول وفي أوضاعها الداخلية، ومثلت مظهراً من المظاهر الامبريالية للسياسة الخارجية الامريكية، حرباً كانت في جوهرها إختيارية وليست ضرورية ولأسباب لا تتعلق بمصالح وطنية امريكية حيوية[4]. وهو ما عاد وذكره الرئيس باراك اوباما Barak Hussain Obama عندما تحدث عن الحرب التي أعلنها على "تنظيم الدولة الاسلامية" ووصفها بالحرب الضرورة

---

1) اردوغان يرفض إنتقادات وولفويتز لموقف تركيا من الحرب على العراق،
https://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-new/newsid-3008000/3008555.stm.

2) Richard Boudreaux And Amberin zaman, Turkey Rejects U.S. Troops Deployment, Los Angeles Times, March 2. 2003.
https://www.latimes.com/archives// a-xpm – 2003- mar-20-iraq2-story.html

• بول وولفويتز، سياسي ودبلوماسي امريكي وأحد أبرز الصقور في إدارة الرئيس الامريكي جورج بوش الأبن، ويعد من كبار مهندسي الغزو الامريكي للعراق في 2003.
https://www.britannica.com/biography/paul-wolfowits.

3) ريتشارد هاس، حرب الضرورة – حرب الاختيار- سيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان 2010، ص279.

4) المصدر نفسه، ص 23-28.

وليست حرب إختيار كتلك التي شنها سلفه جورج بوش الابن George walker Bush على العراق عام 2003[1].

كما أن موضوع نفط العراق كان حاضراً في تفكير صانع القرار الامريكي في تلك الحرب. ففي حديث لوولفويتز في قمة الأمن الاسيوي في سنغافورة في 31 مايس 2003 قال " دعونا ننظر للمسألة ببساطة، الاختلاف الاكثر أهمية بين كوريا الشمالية والعراق أنه إقتصادياً، لم يكن لدينا خيار في العراق. فالبلد يطفو على بحر من النفط"[2].

ومع أن تركيا لم تغفل التفكير في موضوعة النفط وخاصة حقول النفط في الموصل وكركوك في تلك المرحلة الحرجة من بدء الغزو، الا أنها ربطته بهواجسها الأمنية وخشيتها من أن تترك الولايات المتحدة مهمة السيطرة عن تلك الحقول للفصائل المسلحة الكردية في خضم إنشغالها بالمهام العسكرية في المراحل الاولى للغزو عندما يكون وجود القوات محدداً في هاتين المنطقتين، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانات كافية حول مستقبل اكراد العراق من حيث تسليحهم في تلك المرحلة من الحرب ومصيرهم بعد إنتهاءها، هذا بالإضافة الى طبيعة النظام السياسي في العراق الذي يعقب الحرب[3]. بعبارة أخرى أن تركيا لم تكن في تلك المرحلة راغبة في التدخل في حرب نهايتها غير معروفة لديها وأن تكون أمام أوضاع مماثلة لتلك التي نتجت عن حرب العراق عام 1991، لذلك بقيت تماطل للحصول على إتفاق واضح ومحدد لكل التفاصيل مع الولايات المتحدة، معتمدة في ذلك على تقديراتها بأن الحرب غير ممكنة من دون فتح جبهة شمالية عبر أراضيها[4].

ويتضح من مسار الاحداث، أن تقديرات تركيا لم تكن كما أملت، إذ قامت الولايات المتحدة بالاعتماد على الجبهة الجنوبية لغزو العراق، وإكتفت بالطلب من تركيا بفتح مجالها الجوي، ووافقت الأخيرة على

---

1) خالد هاشم محمد، الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق في ولاية اوباما الثانية ما بين الثابت والمتغير (2013-2016)، المركز الديمقراطي العربي، 9 ابريل 2019.

https://democraticac.de/?p=54486.

2) Paul Wolfowitz And The Reasons for Invading Iraq. UK parliament, tabled on 12 June 2003 edm.parliament.UK/early-day-motion/22456/paul-wolfowitz-and-the-reason-for-invading-iraq.

3) العقدة التركية في الحرب الامريكية على العراق، Swl, swissinfo.ch، 23 مارس 2003.

https://www.swissinfo.ch/ara%08%A7%D4%84…

4) المصدر نفسه.

الطلب على أساس "أن تركيا لم يكن أمامها خيار آخر"[1] على حد قول رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب اردوغان Reccep Tayyip Erdogan في كلمته التي وجهها للشعب التركي على خلفية قبول حكومته للطلب الامريكي. وأياً كانت الذرائع التي ساقتها تركيا لتبرير موقفها ذاك، إلا إنها كانت مدفوعة بهواجسها الأمنية الى حد بعيد، واكثر من أية إعتبارات أخرى، وليس بالموقف من الغزو بحد ذاته سواء من حيث قانونيته وشرعيته أو تلك التي تتعلق بعدم وجود قرار من مجلس الأمن يجيز التدخل العسكري، والذي كان واحداً من دفوعاتها قبل الغزو. (•)

ويعزز هذا الرأي، إستجابتها لطلب الولايات المتحدة في ايلول 2003 إرسال قوات عسكرية تركية الى شمال العراق، بدعوى حفظ الأمن والاستقرار، ومطالبها التي تضمنت: إعطاء حقوق للتركمان، عدم السماح بإقامة نظام فدرالي في العراق، ونزع سلاح المليشيات والبيشمركة الكردية، وهو ما لم يوافق عليه "مجلس الحكم الانتقالي" في حينه بإعتبار أن لدول الجوار مطامح تستند الى إعتبارات قومية ودينية ومذهبية لها علاقة بسياسات تاريخية ليس من الحكمة ايقاضها[2].

ذلك الواقع الجديد للعراق فرض على تركيا أعادة تقييم علاقاتها وسياساتها الخارجية تجاهه وفق نظرة واقعية تتماهى مع هذا الواقع وما تتطلبه هواجسها الأمنية بالدرجة الأساس من إعتبارات، والأبعاد السياسية والاقتصادية التي تتيح لها حضوراً ملحوظاً ومؤثراً في الساحة العراقية وخاصة في مناطق شمال العراق التي تعدها تشكل تهديداً لأمنها القومي وفقاً لإدراكها الخاص به ولمقتضياته ولمصالحها وتطلعاتها لمكانة حاضرة وفاعلة في البيئة الاقليمية تتيح لها تحقيق أهداف سياستها الخارجية في مواجهة تحديات هذه البيئة ومخاطرها، وفي مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية ومتغيراتها السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى ثقافياً وحضارياً.

---

1) اردوغان يدافع عن قرار فتح المجال الجوي لطائرات التحالف، BBC،3/3/2003.

https://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid/28750000/2875633.stm.

•) vide,soner cagapty, Mark Parris, Turkey after the Iraq war: still a U.S. Ally? The Washington Intitute, sep 14, 2003.

https://www.washingtoninstitute,org/policy- analisis/ turkey- after-iraq-war-still-us-ally.

2) انظر، واثق محمد السعدون، المصدر السابق، ص8.

ويبدو أن صانعوا السياسة الاتراك قد أدركوا، بشكل أو بأخر وبدرجة أو بأخرى، أن توازنات القوى المتغيرة في المنطقة، والتغيرات والمتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والديموغرافية في منطقة تعدها مهمة وحيوية لمصالح تركيا وآمنها القومي باتت تتطلب تغييراً في سياسة تركيا الخارجية تتناسب مع كل المتغيرات الحاصلة وما ينتج عنها في المستقبل المنظور على الأقل. وهو ما عبر عنه أحمد داود اوغلو Ahmet Davut oglu رئيس الوزراء التركي السابق، بالقول "ينبغي تقييم سياسة تركيا في شمال الشرق الاوسط والتوازنات التركية – السورية – العراقية في إطار التأثير الاستراتيجي المتبادل للاقليم الجغرافي القريب من تركيا، الذي يتشكل من البلقان والقوقاز والشرق الاوسط. وإذا كان التأثير الاستراتيجي الاقليمي المتبادل قد فتح مجالات جديدة للمناورات امام القوى الاقليمية ، فقد أسفر في المقابل عن مخاطر أمنية جديدة... وتعد تركيا الان مضطرة الى التصرف داخل هذه المناطق بوصفها فاعلاً اقليمياً لا يراعي فقط كونه عضواً في حلف الناتو، بل يراعي أيضاً إستراتيجياته القومية"[1].

ويضيف "وكل سياسة تتعلق بهذه المناطق ينبغي أن تقيم في إطار إستراتيجي واحد. ولهذا الوضع تأثيرات توجه العلاقات الثنائية توجيهاً مباشراً، بل وتحددها في بعض الأحيان. ولذا، فإن العلاقات التركية – السورية والعلاقات التركية – العراقية تقع من حيث التأثير المتبادل الاقليمي داخل وسط استراتيجي واحد، وعبر خطين أساسين يتشكل أحدهما من بلاد الرافدين – الخليج، والآخر من خط شرق المتوسط.. ويمثل الخط الاول عنصراً أساسياً في السياسة التركية تجاه العراق[2].

هذا التقييم الاستراتيجي لوضع تركيا والمنطقة في ظل المتغيرات التي شهدتها، قد يفسر بدرجة أو بأخرى جانباً من موقفها المتذبذب أبان غزو العراق. "فتركيا كانت قلقة من تفكك العراق وما يمكن أن ينتج عنه من عدم إستقرار.. والانتقادات حول أن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق" تحددها هواجسها وإهتماماتها الأمنية، هي صحيحة الى حد ما"[3].

---

1) أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي– موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كورغلو، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت 2011، ص 432.

2) المصدر نفسه، 433.

3) Mehmet yegin and Hasan saliem Ozertem, Turkey–Iraq Relations: From Closc parteners to Adversaries, The German Marshal fund of The united states, GMF, on Turkey, Analysis, January 7, 2013. https//www.gmfs.org./file/2855.

ومن وجهة نظر تركيا، "أًصبح العراق يشكل معضلة على المدى البعيد بسبب التطورات الداخلية الدينامية فيه والتطورات في المنطقة"[1]. تلك التطورات التي يصعب تصورها خارج إطار الحرب على العراق وتداعياتها، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1- إن التغييرات التي شهدها العراق بفعل غزوه وإحتلاله وما نتج عنها من إضطراب في أوضاعه السياسية والأمنية، بشكل خاص، والاجتماعية بسبب الصراع ما بين القوى السياسية، حالت دون إعادة بناء الدولة ومؤسساتها ودون إعادة تعريف المصالح العامة والأهداف الوطنية. ففي ظل عدم قدرة الحكومة الاتحادية على بسط سلطتها على كامل أقليم الدولة وخاصة في المناطق الحدودية المتاخمة لتركيا، عاد البعد الأمني ليلقي بضلاله على العلاقات بين البلدين لا سيما بعد تزايد وجود عناصر حزب العمال الكردستاني التركي في هذه المناطق الواقعة ضمن إقليم كردستان العراق، وزيادة نشاطاته ضد تركيا. وهو تحد تنظر إليه، على الأغلب، وتعده إفرازاً، إن لم يكن نتيجة، لطبيعة النظام السياسي الفدرالي الذي أخذ به العراق بعد التغيير، والذي أعطى هامشاً كبيراً من السلطات والصلاحيات وحرية الحركة داخل حدود الاقليم وخارجه[•] ، في منطقة تعدها تركيا حيوية لأمنها. هذا بالاضافة الى خشيتها من إنعكاسات هذا الوضع على مطالب الاكراد فيها وما يمكن أن يثيره لها من تحديات سياسية ومخاطر أمنية في مواجهتهم مع مرور الوقت.

2- من جهة أخرى إنعكس ضعف العراق كدولة على توازن القوى في المنطقة ليضع تركيا، والدول الاخرى أمام حالة من اللا إستقرار الذي يتطلب البحث عن توازنات جديدة تملء فراغ القوة العراقية لتحمي مصالحها وتعزز من مكانتها.

ففي سورية أدت تطورات الأوضاع فيها منذ العام 2011 الى تنامي قوة الاكراد فيها وإحتمالات تطور وضعهم في المستقبل على غرار ما هو حاصل في العراق الى زيادة قلق تركيا من إتساع رقعة التحديات الأمنية على حدودها الجنوبية والجنوبية الشرقية، خاصة وأن تعاطف اكراد العراق مع اكراد سورية، إن لم يكن التعاون معهم ودعمهم لتحقيق تطلعاتهم وتطلعات أكراد تركيا أمر وارد جداً. هذا الى جانب موقف

1) Ibid.

•) للتفصيل حول هذه السلطات والصلاحيات، انظر، الباب الرابع من دستور جمهورية العراق، اختصاصات السلطات الاتحادية، والباب الخامس، سلطات الاقاليم، دستور جمهورية العراق، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، الطبعة الخامسة، بغداد، 2011، ص 73-80.

الولايات المتحدة والغرب عموماً من هذه المسألة للضغط على تركيا في المسائل والقضايا التي تخدم مصالح هذه القوى[1].

وفي موضوع ذو صلة، من غير المحتمل أن لا يكون صانع السياسة التركي قد أخذ بنظر الاعتبار حجم وطبيعة وجود ايران في العراق ونفوذها المتزايد فيه وتأثيرها في سياساته ومواقفه. فعلى الرغم من تشارك تركيا وايران في الرؤية والموقف من تطلعات الاكراد الانفصالية في العراق وفي دوليتهما، إلا إن ذلك لم يمنع الأخيرة من السكوت على تزايد وجود عناصر "حزب العمال الكردستاني التركي" في شمال العراق على مقربة من الحدود التركية وفي مدينة سنجار التابعة لمحافظة نينوى إدارياً. ولا في دفع الأوساط الحكومية العراقية وبعض الأوساط الحزبية لإثارة مسألة الوجود العسكري التركي في الاراضي العراقية الشمالية بين الأونة والأخرى، والاعتراض على العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال، والذي يعد فصلاً من فصول التنافس الجيوسياسي للدولتين في العراق[2]. وهو ما ينطبق على الحال في بعض مناطق سورية، وغيرها في البيئة الاقليمية، ومنها مشروع ايران لإيجاد طريق بري لها يبدأ من حدودها مع محافظة ديالى العراقية ويمتد عبر اراضي العراق ومنها الى الحدود وعبر الاراضي السورية وصولاً الى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط، ومنه الى لبنان[3]. واذا ما نجحت ايران في تأمين هذا الممر البري الحيوي، فإنه من شأنه أن يوفر لها ميزات إستراتيجية مهمة من النفوذ السياسي والمنافع الاقتصادية في مناطق على مقربة من الحدود التركية، في إطار تنافس الدولتين على المكانة الاقليمية والمكاسب والمصالح الاقتصادية المهمة، خاصه وأنه يمر عبر مناطق غنية بالنفط في العراق وسورية أو على مقربة منها.

---

1) Vide, Zara Saleh, The Advantages of kurdlish Autonomy in Syria, Fikra Forum, washigton Intitute, Febuary 21,2018.

https://www.washigtoninstitute.org/policy-analysis/ advantayes-kurdish-autonomy-syria.

2) انظر، حسين أحمد حسين السرحان، الموقف الايراني من التدخل التركي في الموصل بين التنافس الجيو سياسي وحماية المصالح، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، تشرين الاول/اكتوبر 2016.

https://kerbalacss.edy.iq.

3) Vide,Martin Ghulov, Iran course of road mediterranian coast to avoide U.S. forses, 16 may 2017.

https://www.theguardian.com.ris/2017/may/16/iran-changes-courss-of-road...

هذه المتغيرات السياسية والجيو سياسية وغيرها مما يتعلق بالتفاعلات والتحديات المختلفة في البيئتين الاقليمية والدولية لابد وأن تركيا أخذتها بنظر الاعتبار بشكل أو بأخر وبدرجة أو بأخرى وفقاً لإدراكها للتحديات لمصالحها ولأمنها القومي في إطار الإضطراب الملحوظ لتوازن القوى في المنطقة إثر غزو العراق وتطورات الاوضاع فيه وما يمكن أن يؤول اليه في المستقبل. ومن ثم لتنعكس على طبيعة العلاقات بين الدولتين في ظل إختلال توازن القوى بينهما ، أصبح هامش تركيا على الحركة في إطارها اكبر ، وقدرتها اكثر على رسم توجهاتها والتأثير فيها من العراق ، الذي أصبحت سياسته تجاهها محصورة في ردود الافعال بشكل واضح.

ثالثاً_ تطور العلاقات بين العراق وتركيا في ضوء المقاربة التركية

إن الهاجس الأمني لتركيا، وإن كان يحضى بجانب مهم في علاقاتها مع العراق، إلا إن التعاطي معه لم يقتصر على جانب أو مجال واحد وعلى الدوام لمواجهة التحديات التي تواجهها بسبب تطلعات الاكراد الانفصالية بشكل عام وعمليات حزب العمال التي تتعرض لأمنها. فبعد فترة قليلة نسبياً على التغيرات التي شهدها العراق في 2003 بدت الاعتبارات الاقتصادية تأخذ حيزاً ملحوظاً في العلاقة معه الى جانب البعد الأمني فيها. وهو ما يمكن عده مقاربة ذكية جديرة بالاهتمام ذلك ان إنتقال السلع المادية يصاحبه نقل الثقافة والقيم المعنوية الى المجتمع المتلقي لها ، وكلها تعد مداخل مهمة تمهد للنفوذ السياسي.

ويبدو أن هذه السياسة بنيت على إدراك مفاده، أن تركيا يمكن أن تحقق أهدافها في عموم المنطقة، وفي العراق، عن طريق العلاقات الاقتصادية التي تستند الى مفهوم النظام الأمني المشترك بدلاً من الأحلاف العسكرية التي تولد القلق لدى الدول المحيطة. ويمكن لتركيا أن تحقق مكاسب هامة في مجال تأثيرها الاقليمي أذ وضعت في سلم أولوياتها الموائمة بين العمل المشترك في إطار التعاون الأمني الاوربي لمؤتمر (هلسنكي) والتعاون الاقتصادي الاوربي، ومفهوم التعاون الأمني للمنطقة وإمكانية الاستفادة من الموارد الجيو اقتصادية فيها[1].

1) أحمد داود اوغلو، المصدر السابق، ص 207.

وقد يعود هذا الادراك الى ما ذكره أحمد داود أوغلو في وقت سابق على تولية وزارة الخارجية التركية بقوله "من الضروري هنا أن لا نغفل دور المميزات التي حققها خط أنابيب النفط بين كركوك ويومورتاليك، لذا يجب تفعيل عميلة الاتصال بين الخليج العربي وشرق البحر المتوسط مع تركيا، وجعل هذا الهدف من الاولويات الاستراتيجية التي لابد من تحقيقها، حيث أن أكبر خطأ استراتيجي تم إرتكابه في مرحلة الحرب الباردة كان عدم تفعيل هذا الخط. وعلينا أن لا ننسى أن ولاية بغداد.. كانت مفتاح لتأثير الدولة العثمانية في آسيا، ولا يختلف الوضع الان بالنسبة لتركيا. كما لا يمكن أن تبقى تركيا لا مبالية حيال المناطق المفتوحة على البحر بالنسبة لهذا الحوض، وحيال البلاد التي تقع في شمال الطرق المائية المتمثلة بالفرات ودجلة ومناطق حوض الرافدين[1].

ولعل هذا يفسر لنا لماذا وكيف "سلكت تركيا سياسة متعددة الأوجه تجاه العراق. فقد بنى رجال الاعمال والإنشاءات علاقات غير رسمية بين الدولتين، فيما تابعت أنقرة القنوات الرسمية لتبقى مفتوحة. وهذا المدخل مهد الطريق لتوسع اكبر في العلاقات بينهما في النصف الثاني من العقد الماضي[2].

وفي هذا الصدد يذكر مسعود اوزكان Mesute Ozcan نائب رئيس مركز البحوث الاستراتيجية الذي يعمل تحت إشراف وزارة الخارجية التركية، إن إعتماد تركيا بشكل اكبر على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بدأ في عام 2004، ووسعت حوراتها مع القادة من مختلف الاثنيات والاديان والجماعات في العراق. بعبارة أخرى، إن تركيا بدأت إدراك العراق بعده أرضاً للفرص عوضاً عن كونه مشكلة تهديد من قبل حزب العمال[3].

ومع أن هذا التوجه لم يغير من نظرة تركيا الى خطر حزب العمال الذي يأتيها من الاراضي العراقية المحاددة لها، وبقي يشكل مشكلة في علاقتها مع العراق بسبب العمليات العسكرية المتكررة التي شنتها وتشنها ضد عناصره داخل حدود العراق، إلا إن ذلك لم يمنع تركيا من تدعيم توجهها ذاك. فقد عمدت الى الانفتاح على مختلف الجماعات الاجتماعية العراقية في إطاره بما فيهم الاكراد، رغم عدم إخفائها لقلقها مما حصلوا عليه من مكاسب سياسية وأمنية، بشكل خاص، ومنافع إقتصادية وموراد نفطية، في ظل النظام الفدرالي للعراق. وهو ما بدى جلياً مو موقفها من الاستفتاء الذي أجرته سلطة إقليم كردستان

1) المصدر نفسه، ص 36-37.

2) Mehmet yegin and Hasan Selim Ozerten, Op,cit, P,1.

3) Ibid,p.2.

العراق في ايلول/ سبتمبر 2017، الذي وصفه الرئيس اردوغان بأنه "عمل من أعمال الخيانة"[1]. وأضاف "إن كل الخيارات مطروحة، من الاجراءات الاقتصادية الى الخطوات العسكرية البرية والجوية... وإن تركيا لن تتردد في إستخدام الوسائل المتاحة لديها إذا وصل السلام الى طريق مسدود"[2].

وتماشياً مع نفس التوجه عملت تركيا على بناء علاقات جيدة مع الحكومة العراقية لمعالجة ومواجهة المسائل والتحديات التي تهم البلدين ولا سيما تلك التي تتعلق منها بموضوعات الأمن.

ويمكن القول، أن تركيا بتوجيهها هذا، لم تغفل عن هواجسها الأمنية بقدر ما وظفت العوامل الاقتصادية لمواجهة وإحتواء المخاطر الأمنية والتحديات السياسية التي برزت بعد التغيير الذي حصل في العراق والذي يتمحور بشكل رئيس حول وضع الاكراد في شماله ووضع اكرادها في جنوبها الشرقي، والى حد ما وضع تركمان العراق، والأهمية التي توليها لمدينة كركوك النفطية. ويرى الكثير من الاتراك أن وضع العراق ومستقبله بشكل عام ووضع الاكراد فيه بشكل خاص يمس جوهر الأمن التركي بما يحمله من تهديد محتمل لوحدة وسلامة تركيا، لذلك يعد في صلب سياسات تركيا وإستراتيجيتها الأمنية[3]، والعامل الذي يصعب تجاهل تأثيره في علاقتها مع العراق أو أي من الدول المحيطة التي يسكنها الاكراد.

هذه الحقيقة أدركها العراق منذ وقت مبكر لأنها تعد مشكلة مشتركة بين هذه الدول ولا تستطيع أي منها تجاهلها في علاقتها البينية مهما كانت عليه حال تلك العلاقات. ومثلما شكلت عاملاً ودافعاً للتقارب بينها في بعض الفترات، شكلت في فترات أخرى سبباً للمشاكل بينها عندما جرى أو يجري إستغلالها وتوظيفها من قبل طرف ضد آخر. هذا طبعاً الى جانب إستغلالها من قبل قوى وأطراف دولية في علاقتها مع هذه الدول كما جرى مع العراق عام 1991 وكما يجري الآن من إدانات دولية ضد تركيا بسبب ما تعتبره هذه القوى إنتهاكات لحقوق الانسان وبسبب عملياتها العسكرية ضد حزب العمال (PKK) الحالية داخل الأرض العراقية.

---

1) أردوغان: إستفتاء إنفصال كردستان العراق "خيانة" خطاب الرئيس اردوغان في القصر الجمهوري، محطة بي بي سي عربي، 26 ايلول/ سبتمبر، 2017.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-41348434.

2) المصدر نفسه.

3) أنظر، بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، دبي 2005، ص 15.

https://www.goodreads.com /show/33107318.

وعند تتبع علاقات العراق مع تركيا في السنوات الخمس الأخيرة، نجد أنه على الرغم من تطورها تجارياً إلا أن ذلك لم يحل دون توترها أمنياً وسياسياً رغم الاتفاقات التي وقعها البلدان والتي ركزت على الجوانب الأمنية بشكل ملحوظ.

ففي آب/ أغسطس 2007 وقع العراق وتركيا مذكرة تفاهم إتفق فيها الجانبان على العمل سوية لإنهاء العمليات الارهابية في كلا البلدين. وقد ساعد ذلك الإتفاق في دعم موقف تركيا في صراعها ضد مقاتلي حزب العمال[1]. إذ أنه أتاح لها التنسيق مع الحكومة العراقية والقوات الامريكية قبل مهاجمة مواقع حزب العمال المتواجدين على حدودها مع العراق. وبذلك عززت إجراءاتها العكسرية بتفاهمات سياسية تجنبها أية إشكالات في علاقتها مع العراق أو الدول الاقليمية، ناهيك عن الإشكالات مع بعض دول المجتمع الدولي. وهو ما حصل بالفعل بعد ذلك. فقد توغلت القوات التركية لمسافة (25) كم تقريباً وبمساحة تربو على (70) كم^2 داخل الأرض العراقية في الحدود الادارية لمحافظة دهوك[2]، رداً على هجمات لحزب العمال دون أن تلاقي عمليتها ردود فعل قوية بسبب إعلامها للحكومة العراقية عن إجراءها وإبلاغ الدول الاخرى بإلتزامها بإحترام سيادة العراق[3].

وعند زياة رئيس الوزراء التركي اردوغان للعراق في تموز/ يوليو 2008 وقع مع رئيس مجلس الوزراء الاسبق نوري كامل المالكي "الاعلان السياسي المشترك للمجلس الأعلى للتعاون بين العراق وتركيا" (•) . وجاء في نصه: "أن العلاقة بين جمهورية العراق والجمهورية التركية تتسم بوجود روابط إجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة"، "وأن البلدين يتقاسمان ذات الأفكار حول الأهداف الاقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والإزدهار، وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الأقتصادي"[4]. وأكد نص الإعلان المشترك على أن الطرفين يعيدان التزامهما بعناصر وبمبادئ التعاون المشترك المثبتة

1) Vide,mesut Ozcan, From Distance to Engagement: Turkish Policy towards the middle East-Iraq and Iraqi kurds, Insight Turkey, SETA Foundation, volume3, Namber2, spring 2011.

https://www.insigtturkey.com-distance-to-engagement-turkis-policy.

2) انظر، صحيفة "الصباح" العدد 1329 في 24-2-2008، بغداد.

https://alsabaah.iq

3) Vide, musut ozcan, op,cit.

•

4) تركيا والعراق يوقعان إتفاقية للتعاون الاستراتيجي، صحيفة "الخليج" ، 2008/7/11.

https://www.alkaleeg,ae

في مذكرة التفاهم. وهي المذكرة الموقعة من قبل رئيس الوزراء في تركيا في آب/ أغسطس 2007. كما أوضح الإعلان أن هذا المجلس سوف يجتمع مرة واحدة سنوياً، على الأقل برئاسة مشتركة لرئيس الوزراء، وثلاث مرات سنوياً على المستوى الوزاري، وسوف تعقد إجتماعات رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عاصمتي البلدين. ووفقاً لنص البيان فإن هذه الشراكة الاستراتيجية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية تتضمن: [1]

1- "دعم جهود الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب والحفاظ على إستقلال العراق وسيادته ووحدة أرضيه ووحدته الوطنية ضد التهديدات"، وعقد إتفاقات ثنائية خلال وقت قصير ومحدد للمساعدة في تأسيس روابط أقوى بين البلدين.

2- "الإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في إحترام الحدود الدولية المعترف بها، والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية".

3- "أحترام التعددية الثقافية والدينية والقومية للعراق، مع التأكيد على ضمان إحترام التعايش السلمي لجميع المكونات وإحترام الهوية العراقية من أجل مستقبل العراق".

4- "تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي للموظفين الحكوميين والطلبة بين البلدين وتطوير التعاون بين المؤسسات في حقول التعليم العالي والتنكولوجيا والمعرفة التقنية".

5- "التعاون والتنسيق لسياسات البلدين في المحافل الدولية والاقليمية كالدعم المتبادل لطلبات الترشيح للمنظمات واللجان والمناصب الدولية لكلا البلدين".

6- عقد إتفاقيات للتعاون والتعامل الاقتصادي الاستراتيجي بين البلدين قبل نهاية 2008، وتشجيع التعاون الرامي الى تنشيط السياحة، وتعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية وعقد إتفاقية تجارة حرة بينهما، والتشجيع والعمل على برامج مشتركة لتأسيس مناطق تجارة وصناعة حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والإستثمار في العراق.

7- أمنياً تم الإتفاق على "إحترام أمن أراضي كلا من البلدين للآخر، ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الارهابين (حزب العمال الكردستاني التركي المحظور) والأسلحة غير الشرعية من والى العراق، والتأكيد

1) المصدر نفسه.

على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع أشكال النقل المحظورة، ويتضمن ذلك الدعم المالي واللوجستي وكل أشكال الدعم الأخرى للإرهابيين والمنظمات الإرهابية وكذلك رفض إستخدام اللغة المشجعة على العنف والإرهاب".

8- يتم البلدان إجراءات إتفاقية محاربة الإرهاب بينهما و "تطوير العلاقات التجارية والاستثمارات المتعلقة بالصناعات الدفاعية".

9- إتمام الإتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي الأركان في البلدين، والتي تنص على "دعم التعاون المستمر بين نائبي رئيسي أركان الجيش العراقي والجيش التركي على جهودهما لإتمام إتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين".

وعلى الرغم من شمول الإتفاقية على مجالات مختلفة للتعاون، إلا إنه يمكن تلمس الهاجس الأمني للطرفين فيما أتفق عليه، والذي يبدو واضحاً في البنود (1،2،3،4) منها.

ومع ذلك كان من الممكن أن تشكل أرضية جيدة لعلاقات أكثر إستقراراً وتطوراً لو أستكملت إجراءاتها وفعلت بنودها بشكل متكامل. فقد "تم التوقيع على (48) ثمان وأربعون مذكرة تفاهم وإتفاقية في مختلف مجالات التعاون في الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي الذي عقد في بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، غير أن الكثير منها لم يفعل بسبب إجراءات المصادقة عليها في كلا البلدين" [1]. وذلك رغم تأكيد رئيس مجلس الوزراء العراقي على ان التوقيع عليها "هو مؤشر على وجود إرادة سياسية قوية لدى البلدين في تطوير العلاقات الاستراتيجية التي نريد لها أن تكون علاقات نموذجية بين دول المنطقة، وأن تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا بحاجة الى المزيد من التواصل والمتابعة بين البلدين[2].

1) العراق ودول الجوار، جمهورية العراق، وزارة الخارجية.

https://www.mofa.gov.iq.88%D8%AF%D9

2) بيان صحفي، العراق وتركيا يوقعان في بغداد على (48) إتفاقية ضمن مجلس التعاون الاستراتيجي العراقي- التركي، جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء، 2009/10/15.

https://www.cabinet.iq/Authorinfo.aspx?AuthID=1

لكن يبدو أنه لم تكن هناك مثل هذه الإرادة بشكل كافٍ لتحفيز التواصل ومتابعة ما أتفق عليه لخدمة مصالح البلدين. إذ تجدد الخلاف بين الطرفين إبان معارك تحرير الموصل من سيطرة (تنظيم الدولة الاسلامية) ورفضت تركيا سحب قواتها في شماله لا سيما بعد إستيلاء التنظيم على أراض واسعة من محافظة نينوى والمحافظات الغربية، وخاصة القاعدة التي كانت قد أقامتها في قضاء بعشيقة التي تبعد أقل قليلاً من مائة كيلو متر عن الحدود التركية. الأمر الذي يعكس إستمرار هواجسها الأمنية وصعوبة، إن لم يكن إستحالة، تجاهلها في ظل أوضاع العراق والمنطقة وتحديداً تطورات الأوضاع في سورية، وفي إطار مخاوفها من الوجود العسكري المتنامي للولايات المتحدة في كردستان العراق ودعمها للأكراد العراقيين والسورين ومطالبهم وتطلعاتهم، ولو كان دعمها بحدوده الحالية، وما يشكله من محدد لحريتها في الحركة لإحتواء تطوراته وفقاً لإدراكها لأمنها القومي ومصالحها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تنافسها الجيو سياسي مع ايران[1]، وفي ظل سكوتها على وجود "حزب العمال الكردستاني التركي" في مدنية سنجار على مقربة من حدودها، والذي لا يزال مستمراً رغم إنتهاء المعارك ضد الارهاب (تنظيم الدولة الإسلامية – داعش) تحديداً.هذا بالإضافة الى تأثير ايران في بعض الأوساط الحكومية والحزبية العراقية ودورها في الدفع لإثارة مسألة وجود تركيا العسكري قرب الموصل وعملياتها العسكرية ضد حزب العمال داخل الأرض العراقية.

ولإحتواء الأزمة التي حدثت آنذاك، عقد البلدان الاجتماع الثالث للمجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بينهما في بغداد في السابع من كانون الثاني 2017. وبحث الطرفان برئاسة رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر جواد كاظم العبادي ورئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم Binali yildirim الموضوعات الحيوية التي تهم البلدين وآفاق التعاون وإمكانية تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية التي تحقق مصالحها. وجاء في بيان الإجتماع أن الجانبان إتفقا على الآتي[2]:

1- أكد الطرفان على تبنيهما تحقيق الأمن والإستقرار المتبادل ومكافحة الإرهاب سوية في إطار إحترام سيادة ووحدة الأراضي الذي يمثل أساس العلاقات بين البلدين.

2- تأكيد الطرفين على إن معسكر بعشيقة هو معكسر عراقي.

1) انظر، حسين محمد السرحان، المصدر السابق.

2) آزاد جمكاري، المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق يتفق على تسع نقاط، روداو، 7-1-2017.
htpps://www.rudaw.net/Arabic/middleast/Iraq/070120179

3- أكد الجانب العراقي على موقفه الثابت تجاه معسكر بعشيقة وأن يبدأ الجانب التركي بخطوات سحب قواته وأن ينهي هذا الملف، فيما أكد الجانب التركي إلتزامه بوحدة العراق وإحترام سيادته.

4- أكد الطرفان على أهمية رفع مستوى التعاون التجاري والإقتصادي بينهما وفي مجال إعمار المناطق المتضررة من الارهاب، وتفعيل الإتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الطرفين.

5- إتفق الطرفان على زيادة التعاون في إدارة مياه دجلة والفرات والمشاريع المائية المشتركة.

6- أكد الطرفان على عدم السماح بتواجد أية منظمات إرهابية على أراضيهما وعدم القيام بأي نشاط يهدد الأمن القومي لكلا البلدين، وإتفقا على أن يعملا سوية في مجال مكافحة الإرهاب وداعش مع التحالف الدولي.

7- إتفق الطرفان على إيجاد التفاهم في تحديد المصالح والتحديات المشتركة برؤية استراتيجية والعمل سوية من أجل أمن وإستقرار المنطقة بالإضافة الى القضاء على جميع العوامل التي من شأنها أن تهدد أمن وإستقرار المنطقة ومن ضمنها الإستقطاب الطائفي والاثني.

هذا الى جانب الإتفاق على التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياحية لتقوية أواصر العلاقات بين شعبي البلدين.

ويفهم من هذا وذاك، أن ثمة نوع من التفاهم والتنسيق بين العراق وتركيا على مستويات رسمية وفي مجالات مختلفة في مقدمتها التعاون في مجالات الأمن التي تهم كل منهما وتشكل تحدياً جدياً لأمنه القومي أو الوطني وفقاً لإدراكه، ولاشك في إن أكثر ما كان يقلق تركيا، وما يزل، هو تطور وضع الاكراد في العراق بشكل عام، والهجمات التي يشنها حزب العمال ضدها إنطلاقاً من الأرض العراقية في الشمال. والتي زادت وتطورت منذ غزو العراق بسبب تطورات الأوضاع السياسية والأمنية فيه، وإدراك تركيا عدم قدرته على بسط سيطرته على حدوده معها في ظل أوضاعه الحالية، وفي ضوء تفاعلات علاقاتها وتنافسها مع القوى الدولية والإقليمية التي ما زال تأثيرها ملحوظاً في العراق.

ومع أهمية كل هذه العوامل في إدراك صانع القرار التركي، إلا إن ما يوفر له الحجة للابقاء على وجوده في شمال العراق هو هجمات حزب العمال التي ينطلق لشنها من داخل العراق وعبر حدوده مع تركيا. فيما توفر له إتفاقية المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي والاتفاقات الأمنية بين الجانبين في إطاره غطاءاً

قانونياً وسياسياً لعملياته العسكرية ضد حزب العمال في الشريط الحدودي مع العراق وداخل أراضيه، ومنها على سبيل الذكر، العمليات العسكرية التي أطلقتها الحكومة التركية في 15 حزيران/ يونيو 2020 والتي أطلقت عليها تسمية "مخلب النمر"، لمطاردة قياداته وعناصره. وقد تسببت تلك العملية في توتر العلاقة بين العراق وتركيا خاصة بعد مقتل ضابطين عراقيين عسكريين عراقيين في غارة لطائرة مسيرة تركية اثناء لقاءهم باعضاء من حزب العمال بعد منع هذا الأخير لحرس الحدود العراقيين من إقامة نقطة تفتيش في المنطقة(•) .

وفي معرض ردها على الحادث، إستدعت الخارجية العراقية السفير التركي لمرتين متتاليتين وسلمته مذكرتي إحتجاج على العمليات التركية التي إعتبرتها "أعتداءاً على السيادة العراقية، ومطالبتها الحكومة التركية بالكشف عن مرتكبي الجرائم العدائية ومحاسبتهم". على حد تصريح المتحدث بإسم الوزارة. إضافة الى إعلانه عن "... إتخاذ قرار بإلغاء جميع الزيارات للمسؤولين الاتراك الى العراق المبرمجة وفي مقدمتها زيارة وزير الدفاع التركي"[1]. فيما ردت وزارة الخارجية التركية في بيان لها على "مواصلة عملياتها عبر الحدود ضد المسلحين الاكراد شمالي العراق إذا إستمرت بغداد في التغاضي عن وجودهم بالمنطقة، وحثت السلطات العراقية على التعاون معها في هذا الصدد"[2].

تصريح الخارجية التركية ذاك، الى جانب إصراراها على الإبقاء على وجودها العسكري في شمال العراق والعمليات العسكرية التي تشنها بين الآونة والأخرى، يكشف عن حجم القلق والهاجس الأمني الذي ما زال يشكل عاملاً مهماً جداً في علاقاتها مع العراق، إن لم يكن العامل الحاسم فيها، على الرغم من التطور الكبير الملحوظ في علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العراق وحتى مع إقليم كردستان العراق. وهو كما ذكر جنكيز أكتار أستاذ العلوم السياسية في جامعة أثينا، في تعليقه على زيارة رئيس المخابرات التركية هاكان فيدان Hakan Fidan السرية الى بغداد ولقاءه مع رئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى

•) توغلت القوات العسكرية التركية المشاركة في عملية "مخلب النمر" ما بين 45–50كم عرضاً وبعمق 15–30كم داخل الاراضي العراقية في ناحية باطوفة في مدينة زاخو التابعة لمحافظة دهوك في كردستان العراق. انظر، تركيا تجدد قصفها على قرى كردستان العراق، سكاي بريس، 11 تموز 2020.

https://www.skypressiq.net/B3%D8%AA%D8%A7

1) ايقاف مذكرة التفاهم وإلغاء زيارات المسؤولين... العراق يتخذ إجراءات ضد تركيا، سبوتنك، تموز 2020/16.

htpps://www.arabic.sputniknews.com/1%D8%A7

2) المصدر نفسه.

الكاظمي في 12/ يونيو 2020 "أن ملف الوجود الكردي لحزب العمال الكردستاني ومحاولة الأكراد العراقيين إدارة أمورهم بعيداً عن تأثير حكومة بغداد، يشغل تركيا مثلما يحدد مستقبل العلاقة بين بغداد وأنقرة"[1]. ونوه أكتار الى "أن تركيا لم تعد لاعباً في العراق وإن تحركها هو ردة فعل على ما يجري هناك، خصوصاً مع تراجع تأثير كتل... عراقية تتلقى دعمها. وهذا سبب يدفع رئيس المخابرات التركية الى التواصل مع نظيره السابق.. على الأقل لمواجهة النفوذ الكردي في شمال العراق"[2]. كما ربط أكتار بين زيارة فيدان الى بغداد والزيارة التي أداها الجنرال السوري الكردي مظلوم موبائي، قائد قوات سورية الديمقراطية، الى العراق.. بعدما أبدت أنقرة إستياءها الشديد من التقارب العراقي مع أكراد سورية[3].

صفوة القول، أنه طالما بقيت هذه الهواجس الأمنية قائمة في إدراك تركيا لمقتضيات أمنها القومي، فإن علاقاتها مع العراق سوف تبقى عرضة للتوترات والأزمات التي ستنعكس بالضرورة على باقي مجالات العلاقات بين البلدين بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى وتحول دون إستقرارها وتطورها بما يخدم مصالحهما. كما إنها تحدد طبيعة العلاقات بينهما وحجمها. وبقدر ما هو مطلوب من تركيا إحترام سيادة العراق على أراضيه، فأنه على العراق أيضاً وبالمقابل العمل على ترجمة هذه السيادة واقعاً من خلال العمل على بسط سيطرة الدولة على أراضيها كافة بدءاً من المركز وإنتهاءاً بحدودها الدولية مع تركيا وغيرها.

الخاتمة:

غني عن القول إن إستقرار العلاقات بين العراق وتركيا مهم لكلا البلدين الجارين، كل حسب إدراكها لمصالحها وأمنها.

ومع أن العلاقات بينهما لم تشهد مواجهة ذات طابع عسكري، إلا أنها لم تخلُ من التأزم والنزاع في مراحل مختلفة منذ قيام الدولتين الحديثتين في كل منهما، لأسباب مختلفة بدأت على قضايا تتعلق بالارض

1) هاكان فيدان يستكشف دور تركيا في مستقبل العراق، العرب 2020/6/13.

https://www.alarab.co.uk.AA%D4%82%D8

2) المصدر نفسه.

3) المصدر نفسه.

والحدود ثم ما لبثت بعد التوافق على حلها الى قضايا أخرى لها علاقة بمسائل الأمن الصرف وأخرى تدخل في مجالات تحقيق الأمن بمفهومه الشامل من قبيل أمن الطاقة والمياه. لكن الاولى بقيت تحظى بالأولوية في علاقات تركيا مع العراق بسبب هواجسها من تطورات المسألة الكردية ووضع الاكراد فيه، خاصة بعد التغييرات التي شهدها في 2003 ولاسيما شكل وطبيعة النظام السياسي الفدرالي الذي إعتمده. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، بسبب تزايد وجود حزب العمال الكردستاني في المناطق المحاددة لها وتزايد نشاطاته ضدها، وتراجع قدرة الحكومة العراقية على فرض سلطتها الكاملة على تلك المناطق والحد من نشاطاته.

وكمقاربة لإحتواء تلك التطورات عملت تركيا على إقامة علاقات متعددة الأوجه مع العراق لا تقتصر على الجوانب الحكومية الرسمية فقط. فقامت بالانفتاح على مختلف المكونات الاجتماعية لشعب العراق من ناحية، وتوظيف العوامل الاقتصادية في مجالات مختلفة من ناحية أخرى، لمواجهة التحديات الأمنية.

ومع النجاح الملحوظ لتركيا، الى حد ما، في مقاربتها هذه إلا إنه لا يمكن القول أنها إستطاعت أن تنهي التحديات الأمنية التي تواجهها على الأقل بالنسبة لعمليات حزب العمال، والتي تستشعرها بالنسبة لتطور وضع الاكراد بشكل عام. يدلل على ذلك عملياتها العسكرية المتكررة ضد حزب العمال داخل الاراضي العراقية، وموقفها من الإستفتاء في اقليم كردستان العراق عام 2017.

وإذا كان التغيير في العراق مع ما حمله من أرهاصات سياسية وتداعيات أمنية في الداخل حالت دون قدرته على ضبط حدوده، وإختلال في موازين القوى الاقليمية، مسائل أمنية تلقي بضلالها على تركيا، فإن الفرص الاقتصادية التجارية والنفطية التي وفرتها مع سلطة اقليم كردستان، تبدو أقرب الى كونها علاقات فرضتها الخلافات والهواجس الأمنية، اكثر منها الى استراتيجية قادرة على الاستمرار لحل الاشكالات الأمنية المتجذرة على المدى البعيد. لذلك تبدو السياسية الخارجية التركية تجاه العراق غير متماسكة وتتراوح العلاقات جذباً وشداً بين وسائل وأدوات إقتصادية وأخرى أمنية، فيما تراوح علاقاتها السياسية معه بين التهدئة والتأزم على خلفية تدخلاتها العسكرية، منذ أخذها لمقاربتها في العلاقة معه وحتى الوقت الحاضر.

ومع هذا يبقى المجلس الاعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين مدخلاً مهماً لتطوير العلاقات بينهما إذا ما نجحتا في ايجاد آليات تمهد الطريق لعلاقات متنوعة ومتوازنة وليس قصرها على المسائل الأمنية فقط.